

مشاكل توفير السيولة للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي

م.م مصطفى حمزه حسين الدراجي

الاختصاص / الاقتصاد

aldaragesafe@gmail.com

الملخص:

تعاني القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي من مشاكل توفير السيولة المالية، وهذا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. تتعدد أسباب هذه المشاكل وتشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من بين الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل النقص الحاد في الإيرادات النفطية بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية والتي تمثل المصدر الأساسي للدخل الوطني. كما تسبب الفساد وسوء الإدارة في عرقلة عملية توجيه السيولة المتاحة إلى القطاعات الإنتاجية.

تتأثر البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية بشكل خاص بسبب هذه المشاكل، حيث يعاني قطاع الكهرباء، مثلاً، من نقص في التمويل اللازم لتطوير المنظومة الكهربائية وتوفير الطاقة المستدامة للمستهلكين. كذلك تعاني المشاريع الصناعية والزراعية من صعوبة الحصول على قروض ميسرة لتوسيع الإنتاج وتحسين التكنولوجيا.

يتطلب حل هذه المشاكل إجراء إصلاحات شاملة في السياسات الاقتصادية والنظام المصرفي وتحسين الإدارة المالية العامة. يمكن أن تساهم هذه الإصلاحات في تحسين توفير السيولة للقطاعات الإنتاجية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق. الكلمات المفتاحية: (توفير السيولة، لقطاعات الإنتاجية، الاقتصاد العراقي).

Problems of providing liquidity for the productive sectors in the Iraqi economy

Mustafa Hamza Hussein Al-Daradji

Specialization / Economics

Abstract :

Productive sectors in the Iraqi economy face challenges in providing financial liquidity, which negatively affects economic growth and sustainable development. The causes of these problems are diverse and include political, economic, and social factors.

Among the main reasons for these issues is the sharp decline in oil revenues due to fluctuations in global oil prices, which represent the primary source of national income. Corruption and mismanagement also hinder the process of directing available liquidity to productive sectors.

Infrastructure and investment projects are particularly affected by these problems. For example, the electricity sector suffers from a lack of funding needed to develop the electrical system and provide sustainable energy to consumers. Similarly, industrial and agricultural projects struggle to obtain affordable loans to expand production and improve technology.

Solving these problems requires comprehensive reforms in economic policies, the banking system, and public financial management improvement. These reforms can contribute to enhancing liquidity

provision for productive sectors, thereby promoting economic growth and sustainable development in Iraq.

Keywords: (liquidity provision, productivity sectors, the Iraqi economy).

المقدمة

ان عرض السيولة يعتبر كمؤشر يقاس به مدى تطور ونجاح اقتصاديات الدول ، وذلك لما له اثر فعال في تحقيق الاستقرار الانتعاش الاقتصادي وكذلك هو من بين المؤشرات التي يتم بها قياس التضخم وهذا كنتيجة للعلاقة التي تربط بين التضخم وعرض النقود بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كسعر الفائدة الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وغيرها من المتغيرات ونظرا لأهمية السيولة فقد اتجه الاقتصاديين إلى دراسة وتحليل العلاقة التي تربطه مع بعض المتغيرات الاقتصادية والتي قد يكون لها دورا في التحكم في حجمه حيث تبين أن السياسة النقدية تعتبر أداة هامة تستعملها السلطة النقدية من أجل التحكم في عرض النقود بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية وكذلك من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية مبنية على أسس قوية لمواجهة أي صدمة قد تمس الإقتصاد الوطني ككل.

تؤثر مشكلة السيولة على الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي بشكل إيجابي أو سلبي، وهذا يحدث عندما يكون حجم النقود المتداولة في البلد لا يتناسب مع النشاط الاقتصادي الفعلي. إذا زاد حجم النقود المتداولة بشكل كبير، فسيؤدي ذلك إلى تضخم في الأسعار وتراجع في قيمة العملة الوطنية، ويمكن أن يؤدي إلى تقلص النشاط الاقتصادي. وقد أثبتت النظرية الكمية للنقود أن أي تغيير في كمية النقد المتداول سيؤدي إلى تغيير مماثل في مستوى الأسعار.

وفي الوقت الحالي، يشهد الاقتصاد العراقي عدم استقرار نقدي بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بشكل عام، مما يفوق ما هو متاح من السلع والخدمات، ويزيد هذا المشكلة خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية. كما أنه يوجد انخفاض في قيمة الدينار وتحل محله الدولار في العديد من الصفقات، مما أدى إلى توقعات متشائمة لدى الأفراد بشأن تحسن قيمة الدينار. جميع هذه الأمور أدت إلى اضطراب في الأسواق المالية والنقدية في العراق، وأثرت سلبًا على الممارسات المصرفية والوعي المصرفي لدى الأفراد.

يعني هذا أن هناك عدم توازن بين النقد المتداول والنشاط الاقتصادي الفعلي في العراق، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار النقدي والاقتصادي بشكل عام. ويمكن أن تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لتنظيم حجم النقد المتداول وتعزيز الوعي المصرفي تؤثر مشكلة السيولة على الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي بشكل إيجابي أو سلبي، وهذا يحدث عندما يكون حجم النقود المتداولة في البلد لا يتناسب مع النشاط الاقتصادي الفعلي. إذا زاد حجم النقود المتداولة بشكل كبير، فسيؤدي ذلك إلى تضخم في الأسعار وتراجع في قيمة العملة الوطنية، ويمكن أن يؤدي إلى تقلص النشاط الاقتصادي. وقد أثبتت النظرية الكمية للنقود أن أي تغيير في كمية النقد المتداول سيؤدي إلى تغيير مماثل في مستوى الأسعار.

وفي الوقت الحالي، يشهد الاقتصاد العراقي عدم استقرار نقدي بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بشكل عام، مما يفوق ما هو متاح من السلع والخدمات، ويزيد هذا المشكلة خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية. كما أنه يوجد انخفاض في قيمة الدينار وتحل محله الدولار في العديد من الصفقات، مما أدى إلى توقعات متشائمة لدى الأفراد بشأن تحسن قيمة الدينار. جميع هذه الأمور أدت إلى اضطراب في الأسواق المالية والنقدية في العراق، وأثرت سلبًا على الممارسات المصرفية والوعي المصرفي لدى الأفراد.

يعني هذا أن هناك عدم توازن بين النقد المتداول والنشاط الاقتصادي الفعلي في العراق، مما يؤثر سلباً على الاستقرار النقدي والاقتصادي بشكل عام. ويمكن أن تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لتنظيم حجم النقد المتداول وتعزيز الوعي المصرفي (اسعد ، ٢٠١٩ ، ص ١٢) مشكلة الدراسة:

يعاني اقتصاد العراقي منذ فترات الزمنية طويلة من ظاهرة نمو عرض النقود والتي تشير إلى وجود تدفق نقدي ينمو بنسب أكبر من النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا أدى إلى خلق فائض كبير في عرض النقود وزيادة في الطلب على السلع والخدمات وهذه الزيادة أصبحت تقوت الطاقة الإنتاجية المحلية من السلع والخدمات مما اضطر العراق إلى استيراد العديد من السلع والمنتجات من الخارج فضلاً عن وجود ضغوط تضخمية أجبرت البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق استقرار الأسعار وبمعنى آخر أن هناك فجوة كبيرة بين معدلات النمو في الاقتصاد العراقي ومعدلات النمو في عرض النقود وذلك بالرغم من التحكم أو السيطرة على مستويات التضخم أو المستوى العام للأسعار. أهداف الدراسة:

أولاً: التعرف على أهم مشاكل توفير السيولة في العراق بشكل عام وفي القطاعات الإنتاجية بشكل خاص.

ثانياً: التعرف على العلاقة بين توفير السيولة ونمو القطاعات الإنتاجية في العراق.

ثالثاً : التعرف على اهم الاساليب التي تؤدي الى عرض متوازن في السيولة النقدية في العراق

رابعاً : التعرف على اهم الاساليب التي تحافظ على التوازن بين عرض النقود دون زيادة التضخم وارتفاع الاسعار .

اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة و. في أن عرض النقود هو من المواضيع الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة. لا سيما وإن عرض النقود. له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتخليص المجتمعات من المشاكل والصعوبات التي تقع و بالأخص مشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي أصبحت من المشاكل العويصة التي تعاني منها الدول وخاصة العراق في الفترة الأخيرة ولهذا فإن ال فإن لمشاكل عرض السيولة أهمية في فهم دوري الذي تلعبه هذه الأداة في الاقتصاد.

المبحث الاول

الاطار النظري

تلعب السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي دورًا كبيرًا في تحقيق التوازن بين نمو السيولة المحلية وتحفيز النمو الاقتصادي، ولكن يشترط ذلك توفر الاستقرار الأمني وتطبيق القوانين والتشريعات الاقتصادية بشكل فعال. وقد أشارت العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن السياسة النقدية تلعب دورًا أساسيًا في هيكل السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، ويعتبرها الاقتصاديون الكلاسيكيون محورًا رئيسيًا في رسم السياسات الاقتصادية الكلية. ونتيجة لذلك، فإن السياسة النقدية تؤثر بشكل كبير في تحقيق النهضة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة.

لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، يجب مزج السياسات النقدية والمالية، وتحقيق التوازن بينهما، حتى يتم الحد من الآثار الاقتصادية السلبية التي تنتج عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية. وهذا يتطلب التركيز على تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل فعال، وضمان التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ولذلك، يجب على الحكومات أن تتبنى سياسات نقدية ومالية متوازنة ومنسجمة مع بعضها البعض لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، والعمل على تنظيم السوق المالية والنقدية وتحفيز الاستثمارات لتحسين البيئة الاقتصادية في البلدان.

الإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات العمل على تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الوعي المصرفي لدى المواطنين، وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير. ويمكن أن تدعم المنظمات الدولية والدول المتقدمة اقتصاديًا الدول النامية في تنفيذ هذه السياسات وتطوير القدرات والبنية التحتية الاقتصادية والتعليمية والتقنية.

وفي النهاية، يجب على الحكومات العمل على تحقيق التوازن بين السياسة النقدية والمالية والتركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في البلدان، وهذا يتطلب التنسيق والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة وتحسين حياة المواطنين.

ويجب أن يتم تحقيق هذه الأهداف بطريقة مستدامة، من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية. ولتحقيق ذلك، ينبغي تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة في الإدارة الاقتصادية وتعزيز دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار الاقتصادي والتعاون بين الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ومن المهم أيضًا أن يتم تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتعليم والتنمية البشرية.

ويجب أن تعمل الحكومات على تحسين حياة المواطنين وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين المعيشة الكريمة للجميع، وهذا يتطلب التركيز على تنفيذ سياسات التنمية

الاقتصادية الشاملة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (الافندي، ٢٠١٩ ، ص٢٣) .

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم التركيز على تطوير قطاعات الاقتصاد الحيوية وتحفيز الابتكار والتنمية التقنية وتعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة. ويجب أن يتم تنفيذ السياسات الحكومية بشكل متوازن بين السياسة النقدية والمالية وتحديد المستوى الملائم للسيولة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار الاقتصادي في البلدان.

ويمكن للدول المتقدمة اقتصاديًا والمنظمات الدولية أن تدعم الدول النامية في تحقيق هذه الأهداف من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وتقديم الدعم المالي والتقني والتعليمي. ويجب أن تعمل جميع الأطراف المعنية بشكل متكامل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة، وتحسين حياة المواطنين والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

على المستوى الشخصي، يمكن للأفراد المساهمة في تعزيز النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال تحسين إدارة مواردهم المالية وزيادة مدخراتهم واستثمارها في القطاعات الواعدة، وتشجيع الابتكار والريادة في الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكذلك يمكن للأفراد العمل على تحسين مهاراتهم ومستويات تعليمهم وتطوير قدراتهم لزيادة فرصهم في الحصول على فرص عمل أفضل ومساهمة أكبر في تعزيز النشاط الاقتصادي في الدولة.

بالتالي، يمكن القول إن السيولة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، وأنه يتطلب التركيز على العوامل الأخرى المؤثرة في الاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة. ويجب أن تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والأفراد والمنظمات الدولية، لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. (مجيد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣١) .

وعرض النقود يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد مستويات الإنتاج والعمالة في المدى القصير، إذ يؤثر بشكل مباشر على قدرة الشركات والمؤسسات على تمويل عمليات الإنتاج وتوظيف العمالة. كما أن عرض النقود يؤثر على مستوى الأسعار في المدى الطويل، حيث يؤثر على قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بسعر مناسب. ومن الجدير بالذكر أن عرض النقود له تأثيرات كبيرة على التغيرات في الاقتصاد الكلي للدولة، إذ يؤثر على مستويات الإنفاق والاستثمار والتجارة الخارجية، وبالتالي يتحكم في مستوى النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم. ولذلك، يعتبر عرض النقود عاملاً مهماً جداً يجب مراعاته في صياغة السياسات الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة. (Lone & Yadav , ٢٠١٦).

عرض النقود يعتبر أداة رئيسية للسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال استخدامها كوسيلة لتوجيه السياسة النقدية لتحقيق أهدافها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عرض النقود يلعب دوراً حيوياً وحاسماً في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة، حيث تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية المهمة، مثل معدل الدخل القومي الإجمالي وعجز الميزانية وسعر الصرف وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ولذلك، يعتبر البنك المركزي الجهة الحاكمة في تحديد حجم وسرعة عرض النقود في الاقتصاد، حيث يحرص على توجيه سياسته النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، ويسعى إلى ضبط عرض النقود بما يتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد ومع المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وبالتالي، فإن البنك المركزي يمثل الجهة الرئيسية والأهم في التحكم بعرض النقود وتوجيهه لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الدولة. (ابو قرون ، ٢٠٢١ ، ص ١٢) .

حتوي عرض النقود على مفهومين، المفهوم الواسع الذي يشير إلى الثروة بشكل عام، والمفهوم الضيق الذي يشير إلى الأوراق النقدية التي تستخدم كعملة محلية. ويعتبر النقد أداة اقتصادية

مهمة حيث يؤدي وظائف عدة، كونه وحدة حساب ووسيلة للتبادل ومقياس للمدفوعات المؤجلة وخزينة للثروة. ويعد عرض النقود أحد المتغيرات الرئيسية للتحكم بالاقتصاد الكلي، ويتم تحديده من قبل البنك المركزي الذي يتخذ العديد من التدابير والإجراءات النقدية للحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي. (يحيى ، ٢٠٠١ ، ص ١٥)

تعريف مفهوم السيولة النقدية :

قد يبدو تحديد عرض النقود بصورة واضحة أمراً صعباً إذ يدور بين الاقتصاديين جدل حول إعطاء تعريف واضح ومحدد لعرض النقود ولي طريقة احتساب خلال مدة معينة وبصفة عامة وقد تناول الاقتصاديين بالطريقة الآتية :

يشير مفهوم عرض النقود إلى المخزون الكامل من العملات والأدوات السائلة الأخرى التي تتداول في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. وبالمثل، يعرف الكتلة النقدية أو عرض النقود بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة محددة، ويتضمن جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي تمتلكها الأفراد والمؤسسات والمؤسسات المختلفة. ويتغير عرض النقود بصورة حساسة للغاية، حيث يحدد حجم وسرعة عرض النقود وتيرة أي نشاط اقتصادي، ولذلك يعد أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يقوم البنك المركزي بتحديد ها. وعلى الرغم من أن عرض النقود يعتبر أداة قوية للسياسة النقدية، إلا أن تأثيره يتجاوز ذلك إلى أنه يعتبر مؤشراً حيوياً للاقتصاد الكلي، ويتحكم فيه البنك المركزي باستخدام العديد من التدابير النقدية فإنه يعد أيضاً مؤشراً هاماً لمستوى السيولة في الاقتصاد والتي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد والمؤسسات والمؤسسات على إجراء المعاملات التجارية والاستثمارية. وبالتالي، يلعب عرض النقود دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحديد مستويات الإنتاج والعمالة، ومستوى الأسعار، ويعتبر محددًا رئيسياً للنشاط الاقتصادي على المدى القصير والطويل. وبالتالي، يحتل البنك المركزي دوراً أساسياً في التحكم بعرض النقود وضبطه، وهو يستخدم هذه

الأداة كجزء من سياساته النقدية لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد.(البار ، ٢٠٢١، ص ١٩) .

يمكن صياغة الجملة على النحو التالي: "يُعرف عرض النقود باعتباره كمية النقود أو الوحدات النقدية المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، ويعد جزءًا من الجهاز المصرفي والمسؤول عن عملية الإصدار. ويتم تحديد عرض النقود عادةً من قِبَل السلطة النقدية، ويشمل جميع وسائل الدفع المتوفرة بمختلف أشكالها وأنواعها".

يتميز عرض النقود بأنه جزء أساسي من النظام المالي للدولة، وهو الذي يُحدد مدى توفر السيولة والمعروض النقدي للمستهلكين والشركات والحكومة. ويعد هذا العرض مهمًا جدًا لتحديد القدرة الشرائية والنشاط الاقتصادي، حيث يؤثر على الأسعار والنواتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والعمالة، ويمكن استخدامه كأداة للتحكم في التضخم والركود الاقتصادي. وبالتالي، يلعب البنك المركزي دورًا حيويًا في تحديد عرض النقود والتأثير عليه، من خلال سياساته النقدية وإجراءاته التنظيمية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وتشمل وسائل الدفع المتاحة في العرض النقدي النقود الورقية والمعدنية والودائع النقدية في البنوك والحسابات الجارية والودائع النقدية في الصناديق النقدية والشيكات والحوالات البنكية وغيرها من وسائل الدفع الأخرى. ويتم تحديد حجم العرض النقدي من قبل السلطة النقدية، وهي الجهة المسؤولة عن إصدار النقود وتنظيم النظام المصرفي في الدولة، وتستخدم السلطة النقدية السياسة النقدية للتأثير على حجم وسرعة عرض النقود وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبما أن العرض النقدي هو المخزون الكلي للنقود في الدولة، فإنه يتحكم في التغيرات في مستوى الأسعار ومستويات الإنتاج والعمالة، ويمكن استخدامه كمؤشر لتقييم الحالة الاقتصادية العامة للدولة.(بلعزوز ، ٢٠٠٨، ص ٥٥).

اعد وبما يتفق مع التعريف العام، يمكن تعريف عرض النقود على أنه تجمع الأموال الآمنة التي يمكن للشركات استعمالها لتسديد المدفوعات، أو الاحتفاظ بها كاستثمارات لفترة قصيرة الأجل. (الافندي ، ، ٢٠١٩، ص ١٣)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن للباحث أي استنتج تعريفا لعرض النقود أو الكتلة النقدية هي مجموعة النقود المتداولة في الإقتصاد الوطني وهي عبارة عن مجموعة وسائل الدفع ولا يمكن لهذه الكمية من النقود أن تكون معروفة إلا بعد معرفة مكوناتها.

أنواع عرض النقود:

يتمثل عرض النقود في جميع الأصول السائلة الموجودة في النظام المصرفي، والتي تستخدم في التبادل التجاري للخدمات والسلع، وتختلف في أشكالها ومستوياتها تبعاً لمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظام المصرفي للبلد. ومن خلال هذا النظام، ينبثق عدة مفاهيم للعرض النقدي أو ما يسمى بمقاييس العرض النقدي، وهي تشير إلى الكمية الإجمالية للنقود في الإقتصاد وتختلف في مستوياتها وأساليب قياسها بحسب السياسات النقدية المعتمدة في البلد المعني فالعملات والأوراق النقدية والودائع النقدية في البنوك التجارية والمدخرات والأدوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، وتختلف تلك المفاهيم باختلاف البلدان والنظم الاقتصادية والمصرفية التي تتبعها، وقد تؤثر العوامل الاقتصادية المتغيرة في تلك الأصول السائلة وتتسبب في تغيرات في حجم وسرعة عرض النقود، ولذلك يعد فهم هذه المفاهيم وتحليلها أمراً مهماً لفهم الإقتصاد الكلي واتخاذ القرارات النقدية الصحيحة:

١. الأساس النقدي ويرمز له بالرمز (MO):

يمكن وصف الأساس النقدي أو القاعدة النقدية بأنها العرض النقدي الذي يشمل المجموعة الكاملة من العملات المتداولة بالإضافة إلى ودائع المصارف لدى البنك المركزي، ويتألف هذا النظام من مجموعة من الاحتياطات النقدية التي يتم فرض

بعضها على المصارف وتعتمد على القانون، بينما يتم تحديد البعض الآخر بناءً على سلوك المصارف التجارية ورغبتها في إضافة احتياطات نقدية تفوق المقدار المطلوب للاحتفاظ بها قانونياً. ويعتبر الأساس النقدي جزءاً أساسياً من النظام النقدي الذي يتحكم فيه البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في البلد. (حسين ، ٢٠١٤، ص ١١) .

٢. عرض النقود بالمفهوم الضيق ويرمز له (M١) :

تعرف عرض النقود بالمفهوم الضيق على أنه الكمية النقدية المتداولة بين الأفراد والتي تتضمن العملة النقدية والودائع التي يمكن سحبها عند الطلب من البنوك التجارية، ويقصد به أيضاً مجموع وسائل الدفع المتاحة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة. يعد عرض النقود بالمفهوم الضيق أحد مؤشرات السيولة النقدية في الاقتصاد، حيث يتم استخدامه في قياس قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب على النقد في فترة زمنية محددة. (Ifionu & Ebele , ٢٠١٥) .

٣. عرض النقود بالمفهوم الواسع (M٢) (السيولة المحلية الخاصة) :

يتألف عرض النقود في المجتمع من عرض النقود M١ الذي يشمل العملة المتداولة والودائع الجارية لدى المصارف التجارية، إلى جانب الودائع ذات الصلة الوثائقية التي يمكن سحبها على الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع العرض النقدي بمفهوم أوسع يشمل عرض النقود M٢ الذي يشمل إلى جانب عرض النقود M١ أيضاً الودائع الثابتة والودائع الادخارية والودائع الاستثمارية لدى المصارف. ويمكن الاعتماد أيضاً على ودائع الاعتمادات كجزء من شبه النقد، إذ تمثل تلك الوثائق دفعاً للمستحقات المالية في المستقبل. ومن المهم الإشارة إلى أن حجم السيولة المحلية M٢ يتأثر بالعوامل الاقتصادية مثل معدلات الاقتراض ونشاط القطاع الخاص. (Bernier, ١٩٧٦) .

٤. عرض النقود بالمفهوم الواسع (M٣) السيولة المحلية الإجمالية :

يمكن وصف عرض النقود (M٣) بأنه يتضمن جميع المكونات المدرجة في عرض النقود (M٢) بالإضافة إلى الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية مثل مؤسسات الادخار وجمعيات الإقراض وصناديق الادخار. وهذا يعني أن عرض النقود ليس مقتصرًا على النقود النقدية ولكن يشمل أيضاً المطلوبات غير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية. وتشمل هذه المؤسسات البنك المركزي والمصارف التجارية، وتشمل المطلوبات غير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة المؤسسات الادخارية الأخرى. يعتبر عرض النقود (M٣) مقياسًا أكثر شمولية للنقد في الاقتصاد حيث يشمل جميع المطلوبات المالية النقدية وغير النقدية. وبشكل عام، يعد عرض النقود M٣ هو المؤشر الأوسع نطاقًا للسيولة المالية في الاقتصاد، حيث يتضمن جميع المطلوبات النقدية وغير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة والمؤسسات الادخارية الأخرى. وهذا يعني أن عرض النقود M٣ يعكس حجم السيولة المالية الفعلية المتاحة في الاقتصاد، والتي يمكن استخدامها لإجراء المعاملات المالية. (حسين ، ٢٠١٤، ص ١٩) .

٥. السيولة العامة ويرمز له بالرمز M٤ :

"مفهوم عرض النقود الأحادي الأكثر شمولاً (M١) يتألف من العملات النقدية والودائع المسحوبة بسهولة في البنوك التجارية، ويشير إلى الموارد النقدية الأساسية التي يمكن استخدامها لتحويل القيمة النقدية بين الأفراد والمؤسسات. ويعد عرض النقود M١ مؤشراً مهماً للنشاط الاقتصادي، حيث يمثل العرض النقدي الأساسي للاقتصاد ويؤثر بشكل مباشر على مستويات الأسعار ومعدلات النمو الاقتصادي". تم إدراج تعريف وشرح شامل لمفهوم عرض النقود M١ ، حيث يتم التركيز على المكونات الرئيسية والدور الذي يلعبه في الاقتصاد. كما يتم التأكيد على أهمية عرض النقود M١ كمؤشر للنشاط

الاقتصادي وعلى تأثيره المباشر على الأسعار ومعدلات النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن مفهوم العرض النقدي يشمل جميع الموجودات النقدية وغير النقدية التي يمكن استخدامها كوسيلة للدفع في الاقتصاد، والتي تشمل العملات والأوراق النقدية والودائع النقدية في البنوك التجارية والودائع في صناديق الادخار والمؤسسات المالية الأخرى، وغيرها من الأصول النقدية.

ومن المهم أن نفهم أن هذه الموجودات النقدية يمكن أن تؤثر على مختلف جوانب الاقتصاد، مثل معدل التضخم ومعدلات الفائدة وسعر صرف العملات، ولذلك تعتبر مراقبة العرض النقدي من قبل السلطات المالية والنقدية أمراً حيوياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان. (Berhier, ١٩٧٦).

المبحث الثاني

العلاقة بين توفير السيولة والقطاعات الانتاجية

تعاني القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي من مشاكل توفير السيولة، وهذا يؤثر سلباً على عمليات التصنيع والإنتاج والتوزيع وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد بشكل عام. فمثلاً، إذا كان لدى شركة ما صعوبة في توفير السيولة اللازمة لشراء المواد الخام والمعدات اللازمة للإنتاج، فإن ذلك قد يؤدي إلى تأخر في عمليات الإنتاج والتسليم للعملاء، وبالتالي فإنها ستفقد منافستها في السوق. كما أن عدم توفير السيولة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على تحمل تكاليف الإنتاج العالية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنتاج وبالتالي خفض الإيرادات والأرباح. وفقاً لبيانات صادرة عن البنك المركزي العراقي في عام ٢٠٢٠، فإن نسبة الاستثمار الخاص في العراق قد انخفضت بنسبة ٥٠% بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وهذا قد يكون دليلاً على صعوبات التمويل التي يواجهها القطاع الخاص في العراق. كما أن معدلات

الفائدة على القروض في العراق تعد من أعلى المعدلات في المنطقة، وهذا يمثل تحديًا كبيرًا أمام القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم للإنتاج والتوسع.

دور البنك المركزي العراقي في توفير السيولة للقطاعات الإنتاجية :

يشترك البنك المركزي في توفير السيولة النقدية للقطاعات الإنتاجية عن طريق عدة آليات،
منها:

١- سياسة الفائدة: يستخدم البنك المركزي أدوات سياسة الفائدة، مثل تخفيض معدلات الفائدة على القروض والودائع، لتحفيز الاقتصاد وتشجيع البنوك التجارية على زيادة الإقراض. سياسة الفائدة هي واحدة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهدافه الاقتصادية. وتشمل هذه السياسة تحديد معدلات الفائدة على الودائع والقروض والأوراق المالية الحكومية، وتغيير هذه المعدلات يؤثر على كيفية تحفيز النمو الاقتصادي. في حالة خفض معدلات الفائدة على الودائع، سوف ينخفض سعر الفائدة الذي يتلقاه المودع على مدخراته، وهذا قد يجعل الاستثمار في الودائع أقل جاذبية بالنسبة للمودعين. وبالتالي، فإنه قد يتم إيداع المزيد من الأموال في البنوك، وستكون هذه الأموال متاحة للمصارف للاقراض وتمويل المشاريع، وبالتالي يزيد الإقراض وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، في حالة خفض معدلات الفائدة على القروض، سوف ينخفض تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد، وهذا يجعل الاستثمار في المشاريع أكثر جاذبية. وعندما يزيد الإقراض، فإن ذلك يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق دعم الصناعات الإنتاجية والاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم البنوك التجارية معدلات الفائدة في تحديد معدلات الفائدة التي يتم تحصيلها من المقترضين، فعندما تنخفض معدلات الفائدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض

معدلات الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية، وبالتالي يتم تشجيع المزيد من القروض والإقراض. بالمجمل، يمكن القول إن خفض معدلات الفائدة على القروض والودائع يمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الإنفاق والاستثمار في الاقتصاد. (حسين ، ٢٠١٤ ، ص ٢٢-٢٧)

٢ - السياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي سياسة نقدية تشمل زيادة كميات النقد المتداول في الاقتصاد لتحفيز الإنفاق وتحفيز النمو الاقتصادي.

٣ - قروض البنك المركزي: يمكن للقطاع الإنتاجي الحصول على قروض من البنك المركزي، والتي يمكن أن تستخدم لتغطية احتياجات السيولة والتمويل للمشاريع.

٤ - الاحتياطي النقدي: يمكن للبنك المركزي تخصيص جزء من الاحتياطيات النقدية الخاصة به لتوفير السيولة للقطاعات الإنتاجية في الحالات الطارئة.

٥ - آليات الدعم: قد يستخدم البنك المركزي آليات دعم مختلفة، مثل البرامج الحكومية للتمويل والتأمين الائتماني والضمان الائتماني، لتوفير التمويل اللازم للقطاع الإنتاجي.

وعمومًا، يهدف دور البنك المركزي في توفير السيولة النقدية للقطاع الإنتاجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والصناعات الإنتاجية، وتعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. . (حسين ، ٢٠١٤ ، ص ٢٩)

توفر السيولة النقدية في الاقتصاد يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على تطور القطاعات الانتاجية في الدول، وذلك للأسباب التالية:

١. تشجيع الاستثمار: عندما تتوفر السيولة النقدية في الاقتصاد، فإن ذلك يشجع المستثمرين على الاستثمار في القطاعات الانتاجية، وبالتالي يتم تعزيز تلك القطاعات وتطويرها. وفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن توفر السيولة النقدية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبناء المصانع وتحسين البنية التحتية للدولة .

يعد توفر السيولة النقدية في الاقتصاد من العوامل المؤثرة في تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. وفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "تعزيز الاستثمار الخاص في الدول النامية"، فإن السياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل. ويمكن أن يشمل تشجيع الاستثمار عددًا من السياسات الحكومية، مثل تقديم حوافز مالية للمستثمرين، وتقليل القيود والتدخلات الحكومية في عمليات الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال والتشريعات المتعلقة بالعقود وحقوق الملكية. (البنك الدولي ، ٢٠١٩)

٢. تحسين الإنتاجية: يمكن أن يؤدي توفر السيولة النقدية إلى تحسين الإنتاجية في الدول، وذلك لأنه يمكن للشركات والمؤسسات الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وشراء المعدات والآلات الحديثة التي يمكن أن تزيد من الإنتاجية. وفقاً لدراسة نُشرت في مجلة البنك الدولي، فإن الاستثمار في التكنولوجيا والمعدات يمكن أن يزيد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي .

يمكن لتوفر السيولة النقدية في الاقتصاد أن يساهم في تحسين الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية، وذلك بتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتحسين العمليات الإنتاجية، وتحديث التكنولوجيا، وتطوير المنتجات والخدمات. وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان "تعزيز الإنتاجية في الدول النامية"، فإن تحسين الإنتاجية يمكن أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين فرص العمل، وتعزيز الصادرات. ويمكن لتحسين الإنتاجية أن يتم عن طريق التركيز على تحديث البنية التحتية، وتحسين التعليم والتدريب، وتحفيز الابتكار والتحول الرقمي. (البنك الدولي ، ٢٠١٩)

٣. زيادة الطلب على المنتجات: عندما يتوفر المال بشكل وفير في الاقتصاد، فإن ذلك يمكن أن يزيد من الطلب على المنتجات والخدمات المختلفة، وبالتالي يمكن أن يدفع

الشركات إلى زيادة الإنتاج وتطويره. وفقاً لتقرير صادر عن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي)، فإن توفر السيولة النقدية يمكن أن يزيد من النمو الاقتصادي.

يمكن لتوفر السيولة النقدية في الاقتصاد أن يساهم في تشجيع الطلب على المنتجات والخدمات، وذلك بتحسين الدخل وتوفير فرص العمل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي. وفقاً لدراسة صادرة عن "مؤسسة التنمية الصناعية الدولية"، فإن تشجيع الطلب على المنتجات يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. ويمكن لتشجيع الطلب على المنتجات أن يتم عن طريق تحسين الظروف الاقتصادية والمالية للمستهلكين، وتحسين الإعلان والتسويق، وتوفير المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية والأسعار المناسبة. (مؤسسة التنمية الصناعية، ٢٠١٧).

الخاتمة :

- الاستنتاجات والتوصيات توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات منها :
١. توفر السيولة النقدية يمكن أن يساعد في توفير التمويل اللازم لتحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية، وهذا يعني زيادة الإنتاجية والإيرادات.
 ٢. قطاعات الإنتاجية التي تتلقى التمويل الكافي والملائم من السيولة النقدية، يمكن أن تكون أكثر قدرة على تطوير تكنولوجياتها وتحسين جودة منتجاتها، وبالتالي تصبح أكثر تنافسية على المستوى الوطني والدولي.
 ٣. توفر السيولة النقدية يمكن أن يساعد على توسيع الأسواق وتوفير الفرص التجارية الجديدة، مما يؤدي إلى تطوير قطاعات الإنتاجية وتوفير فرص العمل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

٤. على المدى الطويل، تتبع السياسات النقدية السليمة وتوفير السيولة النقدية المناسبة يمكن أن يساهم في تحسين الاقتصاد العام وتوفير الفرص الاستثمارية والاقتصادية المستقرة. التوصيات :

١. يجب الاهتمام بهذا الموضوع لأهميته الكبيرة والقيام بدراسات اخرى مفصلة عن الموضوع .

٢. يجب ان تهتم الحكومة العراقية بتوفير السيولة عن طريق دعم المصارف لاقراض القطاعات الانتاجية لزيادة الانتاج ولتحقيق العوائد .

٣. ان العراق يعاني في هذه الفترة الكثير من الصعوبات بسبب السياسات الخاطئة في ادارة الاقتصاد والتي استمرت لعقود من الزمن لذا لا بد من بداية عملية التصحيح العاجلة لهذا السياسة بصورة عاجلة .

المصادر :

١. أسعد ، بلال محمد وآخرون ٢٠١٩ ، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد ٢٩ ، العدد ١ .

٢. أبو قرون ، أمير سلميان وآخرون (٢٠٢١) ، التغير في عرض النقود وأثره على معدلات التضخم مجلة القلم لدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، الخرطوم ، العدد الرابع .

٣. البار ، المحيين (٢٠٢١) قياس اثر سعر الصرف في عرض النقود في الجزائر للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٨ مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر ، المجلد ٧ ، العدد ٢ .

٤. بلعوز ، بن علي (٢٠٠٨) محاضرات في النظريات والسياسة النقدية ، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات ، الجزائر .

٥. حسين ، حسن هندرين (٢٠١٤) ، تطور عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٩) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابعون .
٦. يحيى ، وداد يونس (٢٠٠١) ، النظرية النقدية ، الجامعة المستنصرية ، الطبعة الاولى ، بغداد .
٧. البنك الدولي ، تقارير البنك الدولي ٢٠١٩ ، الموقع الرسمي للبنك الدولي على الشبكة العنكبوتية .
٨. مؤسسة التنمية الصناعية الدولية ، تقرير سنوي ٢٠١٧ ، الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية للتنمية الصناعية ، النمسا .

